

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 66.10 دولار

مزيج برنت 1.07 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 68.58 دولار كما انخفض سعر برميل نפט خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 35 سنتا ليصل إلى مستوى 65.45 دولار.

من خارجها بتطبيق اتفاق خفض الانتاج إضافة إلى زيادة الطلب العالمي على النفط حد من هذا الانخفاض.

البتروال الكويتية. وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط اول أمس مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي لكن استمرار التزام منظمة (اوبك) وكبار المنتجين

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 65 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 66.10 دولار أمريكي مقابل 65.45 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الخميس وفقا للسعر المعلن من مؤسسة

جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 15.3 مليار دينار

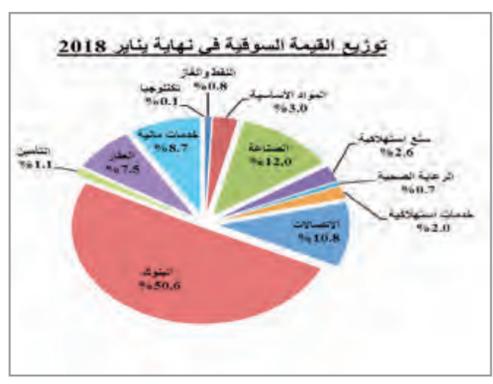
«الشال»: الحكومة عاجزة عن فهم أن الإصلاح يبدأ منها وينتهي بالمواطن

| البيان | الأسبوع الخامس 2018/02/01 | الأسبوع الرابع 2018/01/25 | التغير % |
|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------|
| عدد أيام التداول | 5 | 5 | 0% |
| مؤشر الشال (بم 34 شركة) | 396.7 | 406.5 | -2.4% |
| مؤشر السوق (أسعار) | 6,685.23 | 6,651.9 | 0.5% |
| قيمة الأسهم المتداولة (د.ك) | 76,278,282 | 68,301,210 | 11.7% |
| المعدل اليومي (د.ك) | 15,255,656 | 13,660,242 | 11.7% |
| كمية الأسهم المتداولة (أسهم) | 560,097,407 | 593,962,136 | -5.7% |
| المعدل اليومي (السهم) | 112,019,481 | 118,792,427 | -5.7% |
| عدد الصفقات | 21,509 | 21,789 | -1.3% |
| معدل اليومي لعدد الصفقات | 4,302 | 4,358 | -1.3% |

جدول توضيحي 1



أداء اسواق مالية منتقاة خلال شهر يناير 2018



توزيع القيمة السوقية في نهاية يناير 2018

| البيان | قيمة التداول دينار كويتي | نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق |
|--|-----------------------------|------------------------------------|
| الشركات | 16,247,988 | 21.3% |
| بيت التمويل الكويتي | 9,893,639 | 13.0% |
| بنك الكويت الوطني | 6,935,390 | 9.1% |
| شركة قطر القفصية | 4,219,993 | 5.5% |
| شركة الاتصالات المتنقلة (زين) | 3,855,551 | 5.1% |
| شركة الأسيوطي للاستثمار شركة مغلقة | 41,152,562 | 54.0% |
| البيانات <td>قيمة التداول</td> <td>قيمة التداول</td> | قيمة التداول | قيمة التداول |
| القطاعات <td>دينار كويتي</td> <td>دينار كويتي</td> | دينار كويتي | دينار كويتي |
| قطاع البنوك | 39,467,452 | 51.7% |
| قطاع خدمات مالية | 12,045,706 | 15.8% |
| قطاع العقار | 7,274,559 | 9.5% |
| قطاع الصناعة | 7,261,900 | 9.5% |
| قطاع الاتصالات | 4,819,008 | 6.3% |

جدول توضيحي 2

بتحقيق مكاسب في يناير، يبدو أمراً مشجعاً. أكبر الراجحين في شهر يناير كانت بورصة قطر التي حققت مؤشرها مكاسب بنحو 8% بعد أن أنهى عام 2017 بموقع أكبر الخاسرين. وبفقدان نحو 18.3%، ذلك يجعله بخفض خسائره في 13 شهراً (ديسمبر - 2016 يناير 2018) إلى نحو 11.8%، وفي ذلك تعويض كبير. ثاني أكبر الراجحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 5.9% ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2017 الذي حقق فيه مكاسب طفيفة جداً ويحدود 0.2% فقط. تلاهما في تحقيق أكبر المكاسب كلاً من السوق الهندي والأمريكي بإضافة 5.6% و5.5% على التوالي في شهر يناير، ليعزز إصداراتهما لبلاد منذ نهاية 2016. ولتحققا مكاسب في 13 شهراً بنحو 35.1% للسوق الهندي و32% للسوق الأمريكي.

الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.4% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 22.1% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن السيولة لازالت تتركز نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى الترتيب، تتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، رغم توازن الأداء لشهر يناير ما بين المؤشر الوزني والمؤشر السعري، للبورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي: 10% الأعلى سيولة: وعددها 16 شركة مدرجة، وكانت خاصتها إستحوذها في شهر يناير على 72.5% من سيولة البورصة بينما ساهمت 55.7% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، ضمنها 13 شركة كبيرة - بقيمة سوقية أعلى من 100 مليون دينار كويتي - تساهم بنحو 55.3% من قيمة البورصة وكان نصيبها 89.4% من سيولة تلك الفئة، وذلك في منطقتي 3 شركات صغيرة إستحوذت على 10.6% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 0.4% من قيمة كل شركات البورصة، وهو مؤشر مضاربة ضارة ربما يبالغ بعد إصلاحات السوق.

مضى من السنة المالية الحالية نحو 53 دولار أمريكي، ولشهر يناير، نحو 65.7 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعاً بما قيمته 4.8 دولار أمريكي في ديسمبر 2017 البالغ نحو 60.9 دولار أمريكي للبرميل. ومعدل شهر يناير أعلى بنحو 20.7 دولار أمريكي الحالية و البالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً أعلى بنحو 12.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، للبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 18.6% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعامل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إقتراف الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

بهاضه سوف يدفعها كلها، الغالبية الساحقة من المواطنين. وحتى المتبقي، أو 18% من الصفقات العامة والمخصص للمشروعات، إنفاق لا هوية تنموية له، ولا ربط له لباستط وأهم أهدافها، وهو خلق وظائف مستدامة للمواطنين، والواقع، أن فساد ورياءة إنجازها وارتفاع تكلفته، هي عبء إضافي في المستقبل على المالية العامة المرهقة. ولا معنى أيضاً لتحويل 10% من جملة الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة إذا كان العجز أعلى منها، لذلك تبقى حقيقة العجز الإقتصادي هي 5 مليار دينار كويتي.

أمر لا معنى له، فأرقام العجز مرتبطة بالأسعار الفعلية وضبط النفقات العامة إلى جانب حجم الإنتاج وسعر صرف الدولار الأمريكي. وزادت تقديرات الإيرادات غير النفطية بنحو 6.25% لتصل إلى 1.7 مليار دينار كويتي بدلاً من 1.6 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، ولا يمكن اعتبار تلك الزيادة إصلاح، هذا إن تحققت، والواقع أنها أدنى كثيراً من بعض معدلاتها التاريخية الفعلية. فأرقام الحساب الختامي تشير إلى تحقيق إيرادات غير النفطية بنحو 2.039 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2012/2013، وتحقيق نحو 2.520 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2014، وتحقيق نحو 2.424 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015، أي أنها أصبحت أدنى.

في جانب النفقات العامة، بلغ المقرر لها 20 مليار دينار كويتي بزيادة طفيفة وبنحو 0.5% عن تقديرات السنة المالية الحالية البالغة 19.9 مليار دينار كويتي، نصيب الرواتب والأجور والدعم فيها 14.6 مليار دينار كويتي، أو نحو 73% من الإجمالي، يضاف لها نحو 9% من الإجمالي للنفقات الجارية الكاملة، ليصبح 82% من تلك النفقات جارية وغير مرتبة. بمعنى آخر، الميزانية العامة في الكويت لا تعود كونها تسبيل لخام النفط وتحويله إلى صندوق لصرف الرواتب وما في حكمها، ولا بأس لو كان ذلك قابلاً للاستدامة، ولكن، لاحتيمية عدم إستدامته تكاليف بتأثير من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وهو

بتحقيق مكاسب في يناير، يبدو أمراً مشجعاً. أكبر الراجحين في شهر يناير كانت بورصة قطر التي حققت مؤشرها مكاسب بنحو 8% بعد أن أنهى عام 2017 بموقع أكبر الخاسرين. وبفقدان نحو 18.3%، ذلك يجعله بخفض خسائره في 13 شهراً (ديسمبر - 2016 يناير 2018) إلى نحو 11.8%، وفي ذلك تعويض كبير. ثاني أكبر الراجحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 5.9% ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2017 الذي حقق فيه مكاسب طفيفة جداً ويحدود 0.2% فقط. تلاهما في تحقيق أكبر المكاسب كلاً من السوق الهندي والأمريكي بإضافة 5.6% و5.5% على التوالي في شهر يناير، ليعزز إصداراتهما لبلاد منذ نهاية 2016. ولتحققا مكاسب في 13 شهراً بنحو 35.1% للسوق الهندي و32% للسوق الأمريكي.

الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.4% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 22.1% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن السيولة لازالت تتركز نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى الترتيب، تتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، رغم توازن الأداء لشهر يناير ما بين المؤشر الوزني والمؤشر السعري، للبورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي: 10% الأعلى سيولة: وعددها 16 شركة مدرجة، وكانت خاصتها إستحوذها في شهر يناير على 72.5% من سيولة البورصة بينما ساهمت 55.7% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، ضمنها 13 شركة كبيرة - بقيمة سوقية أعلى من 100 مليون دينار كويتي - تساهم بنحو 55.3% من قيمة البورصة وكان نصيبها 89.4% من سيولة تلك الفئة، وذلك في منطقتي 3 شركات صغيرة إستحوذت على 10.6% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 0.4% من قيمة كل شركات البورصة، وهو مؤشر مضاربة ضارة ربما يبالغ بعد إصلاحات السوق.

مضى من السنة المالية الحالية نحو 53 دولار أمريكي، ولشهر يناير، نحو 65.7 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعاً بما قيمته 4.8 دولار أمريكي في ديسمبر 2017 البالغ نحو 60.9 دولار أمريكي للبرميل. ومعدل شهر يناير أعلى بنحو 20.7 دولار أمريكي الحالية و البالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً أعلى بنحو 12.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، للبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 18.6% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعامل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إقتراف الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

بهاضه سوف يدفعها كلها، الغالبية الساحقة من المواطنين. وحتى المتبقي، أو 18% من الصفقات العامة والمخصص للمشروعات، إنفاق لا هوية تنموية له، ولا ربط له لباستط وأهم أهدافها، وهو خلق وظائف مستدامة للمواطنين، والواقع، أن فساد ورياءة إنجازها وارتفاع تكلفته، هي عبء إضافي في المستقبل على المالية العامة المرهقة. ولا معنى أيضاً لتحويل 10% من جملة الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة إذا كان العجز أعلى منها، لذلك تبقى حقيقة العجز الإقتصادي هي 5 مليار دينار كويتي.

أمر لا معنى له، فأرقام العجز مرتبطة بالأسعار الفعلية وضبط النفقات العامة إلى جانب حجم الإنتاج وسعر صرف الدولار الأمريكي. وزادت تقديرات الإيرادات غير النفطية بنحو 6.25% لتصل إلى 1.7 مليار دينار كويتي بدلاً من 1.6 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، ولا يمكن اعتبار تلك الزيادة إصلاح، هذا إن تحققت، والواقع أنها أدنى كثيراً من بعض معدلاتها التاريخية الفعلية. فأرقام الحساب الختامي تشير إلى تحقيق إيرادات غير النفطية بنحو 2.039 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2012/2013، وتحقيق نحو 2.520 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2014، وتحقيق نحو 2.424 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015، أي أنها أصبحت أدنى.

في جانب النفقات العامة، بلغ المقرر لها 20 مليار دينار كويتي بزيادة طفيفة وبنحو 0.5% عن تقديرات السنة المالية الحالية البالغة 19.9 مليار دينار كويتي، نصيب الرواتب والأجور والدعم فيها 14.6 مليار دينار كويتي، أو نحو 73% من الإجمالي، يضاف لها نحو 9% من الإجمالي للنفقات الجارية الكاملة، ليصبح 82% من تلك النفقات جارية وغير مرتبة. بمعنى آخر، الميزانية العامة في الكويت لا تعود كونها تسبيل لخام النفط وتحويله إلى صندوق لصرف الرواتب وما في حكمها، ولا بأس لو كان ذلك قابلاً للاستدامة، ولكن، لاحتيمية عدم إستدامته تكاليف بتأثير من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وهو

بتحقيق مكاسب في يناير، يبدو أمراً مشجعاً. أكبر الراجحين في شهر يناير كانت بورصة قطر التي حققت مؤشرها مكاسب بنحو 8% بعد أن أنهى عام 2017 بموقع أكبر الخاسرين. وبفقدان نحو 18.3%، ذلك يجعله بخفض خسائره في 13 شهراً (ديسمبر - 2016 يناير 2018) إلى نحو 11.8%، وفي ذلك تعويض كبير. ثاني أكبر الراجحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 5.9% ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2017 الذي حقق فيه مكاسب طفيفة جداً ويحدود 0.2% فقط. تلاهما في تحقيق أكبر المكاسب كلاً من السوق الهندي والأمريكي بإضافة 5.6% و5.5% على التوالي في شهر يناير، ليعزز إصداراتهما لبلاد منذ نهاية 2016. ولتحققا مكاسب في 13 شهراً بنحو 35.1% للسوق الهندي و32% للسوق الأمريكي.

الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.4% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 22.1% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن السيولة لازالت تتركز نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى الترتيب، تتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، رغم توازن الأداء لشهر يناير ما بين المؤشر الوزني والمؤشر السعري، للبورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي: 10% الأعلى سيولة: وعددها 16 شركة مدرجة، وكانت خاصتها إستحوذها في شهر يناير على 72.5% من سيولة البورصة بينما ساهمت 55.7% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، ضمنها 13 شركة كبيرة - بقيمة سوقية أعلى من 100 مليون دينار كويتي - تساهم بنحو 55.3% من قيمة البورصة وكان نصيبها 89.4% من سيولة تلك الفئة، وذلك في منطقتي 3 شركات صغيرة إستحوذت على 10.6% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 0.4% من قيمة كل شركات البورصة، وهو مؤشر مضاربة ضارة ربما يبالغ بعد إصلاحات السوق.

مضى من السنة المالية الحالية نحو 53 دولار أمريكي، ولشهر يناير، نحو 65.7 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعاً بما قيمته 4.8 دولار أمريكي في ديسمبر 2017 البالغ نحو 60.9 دولار أمريكي للبرميل. ومعدل شهر يناير أعلى بنحو 20.7 دولار أمريكي الحالية و البالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً أعلى بنحو 12.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، للبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 18.6% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعامل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إقتراف الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

بهاضه سوف يدفعها كلها، الغالبية الساحقة من المواطنين. وحتى المتبقي، أو 18% من الصفقات العامة والمخصص للمشروعات، إنفاق لا هوية تنموية له، ولا ربط له لباستط وأهم أهدافها، وهو خلق وظائف مستدامة للمواطنين، والواقع، أن فساد ورياءة إنجازها وارتفاع تكلفته، هي عبء إضافي في المستقبل على المالية العامة المرهقة. ولا معنى أيضاً لتحويل 10% من جملة الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة إذا كان العجز أعلى منها، لذلك تبقى حقيقة العجز الإقتصادي هي 5 مليار دينار كويتي.

أمر لا معنى له، فأرقام العجز مرتبطة بالأسعار الفعلية وضبط النفقات العامة إلى جانب حجم الإنتاج وسعر صرف الدولار الأمريكي. وزادت تقديرات الإيرادات غير النفطية بنحو 6.25% لتصل إلى 1.7 مليار دينار كويتي بدلاً من 1.6 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، ولا يمكن اعتبار تلك الزيادة إصلاح، هذا إن تحققت، والواقع أنها أدنى كثيراً من بعض معدلاتها التاريخية الفعلية. فأرقام الحساب الختامي تشير إلى تحقيق إيرادات غير النفطية بنحو 2.039 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2012/2013، وتحقيق نحو 2.520 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2014، وتحقيق نحو 2.424 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015، أي أنها أصبحت أدنى.

في جانب النفقات العامة، بلغ المقرر لها 20 مليار دينار كويتي بزيادة طفيفة وبنحو 0.5% عن تقديرات السنة المالية الحالية البالغة 19.9 مليار دينار كويتي، نصيب الرواتب والأجور والدعم فيها 14.6 مليار دينار كويتي، أو نحو 73% من الإجمالي، يضاف لها نحو 9% من الإجمالي للنفقات الجارية الكاملة، ليصبح 82% من تلك النفقات جارية وغير مرتبة. بمعنى آخر، الميزانية العامة في الكويت لا تعود كونها تسبيل لخام النفط وتحويله إلى صندوق لصرف الرواتب وما في حكمها، ولا بأس لو كان ذلك قابلاً للاستدامة، ولكن، لاحتيمية عدم إستدامته تكاليف بتأثير من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وهو

بتحقيق مكاسب في يناير، يبدو أمراً مشجعاً. أكبر الراجحين في شهر يناير كانت بورصة قطر التي حققت مؤشرها مكاسب بنحو 8% بعد أن أنهى عام 2017 بموقع أكبر الخاسرين. وبفقدان نحو 18.3%، ذلك يجعله بخفض خسائره في 13 شهراً (ديسمبر - 2016 يناير 2018) إلى نحو 11.8%، وفي ذلك تعويض كبير. ثاني أكبر الراجحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 5.9% ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2017 الذي حقق فيه مكاسب طفيفة جداً ويحدود 0.2% فقط. تلاهما في تحقيق أكبر المكاسب كلاً من السوق الهندي والأمريكي بإضافة 5.6% و5.5% على التوالي في شهر يناير، ليعزز إصداراتهما لبلاد منذ نهاية 2016. ولتحققا مكاسب في 13 شهراً بنحو 35.1% للسوق الهندي و32% للسوق الأمريكي.

الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.4% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 22.1% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن السيولة لازالت تتركز نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى الترتيب، تتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، رغم توازن الأداء لشهر يناير ما بين المؤشر الوزني والمؤشر السعري، للبورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي: 10% الأعلى سيولة: وعددها 16 شركة مدرجة، وكانت خاصتها إستحوذها في شهر يناير على 72.5% من سيولة البورصة بينما ساهمت 55.7% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، ضمنها 13 شركة كبيرة - بقيمة سوقية أعلى من 100 مليون دينار كويتي - تساهم بنحو 55.3% من قيمة البورصة وكان نصيبها 89.4% من سيولة تلك الفئة، وذلك في منطقتي 3 شركات صغيرة إستحوذت على 10.6% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 0.4% من قيمة كل شركات البورصة، وهو مؤشر مضاربة ضارة ربما يبالغ بعد إصلاحات السوق.

مضى من السنة المالية الحالية نحو 53 دولار أمريكي، ولشهر يناير، نحو 65.7 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعاً بما قيمته 4.8 دولار أمريكي في ديسمبر 2017 البالغ نحو 60.9 دولار أمريكي للبرميل. ومعدل شهر يناير أعلى بنحو 20.7 دولار أمريكي الحالية و البالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً أعلى بنحو 12.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، للبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 18.6% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعامل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إقتراف الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

بهاضه سوف يدفعها كلها، الغالبية الساحقة من المواطنين. وحتى المتبقي، أو 18% من الصفقات العامة والمخصص للمشروعات، إنفاق لا هوية تنموية له، ولا ربط له لباستط وأهم أهدافها، وهو خلق وظائف مستدامة للمواطنين، والواقع، أن فساد ورياءة إنجازها وارتفاع تكلفته، هي عبء إضافي في المستقبل على المالية العامة المرهقة. ولا معنى أيضاً لتحويل 10% من جملة الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة إذا كان العجز أعلى منها، لذلك تبقى حقيقة العجز الإقتصادي هي 5 مليار دينار كويتي.

أمر لا معنى له، فأرقام العجز مرتبطة بالأسعار الفعلية وضبط النفقات العامة إلى جانب حجم الإنتاج وسعر صرف الدولار الأمريكي. وزادت تقديرات الإيرادات غير النفطية بنحو 6.25% لتصل إلى 1.7 مليار دينار كويتي بدلاً من 1.6 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، ولا يمكن اعتبار تلك الزيادة إصلاح، هذا إن تحققت، والواقع أنها أدنى كثيراً من بعض معدلاتها التاريخية الفعلية. فأرقام الحساب الختامي تشير إلى تحقيق إيرادات غير النفطية بنحو 2.039 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2012/2013، وتحقيق نحو 2.520 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2014، وتحقيق نحو 2.424 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015، أي أنها أصبحت أدنى.

في جانب النفقات العامة، بلغ المقرر لها 20 مليار دينار كويتي بزيادة طفيفة وبنحو 0.5% عن تقديرات السنة المالية الحالية البالغة 19.9 مليار دينار كويتي، نصيب الرواتب والأجور والدعم فيها 14.6 مليار دينار كويتي، أو نحو 73% من الإجمالي، يضاف لها نحو 9% من الإجمالي للنفقات الجارية الكاملة، ليصبح 82% من تلك النفقات جارية وغير مرتبة. بمعنى آخر، الميزانية العامة في الكويت لا تعود كونها تسبيل لخام النفط وتحويله إلى صندوق لصرف الرواتب وما في حكمها، ولا بأس لو كان ذلك قابلاً للاستدامة، ولكن، لاحتيمية عدم إستدامته تكاليف بتأثير من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وهو